دور المنظمات الدولية غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي

أ.هادي الشيب،

الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية غير الحكومية في الدفاع عن قضايا الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي، في ظل الانتهاكات التي تمارسها السلطات الإسرائيلية المخالفة للقوانين والمواثيق الدولية، وذلك من خلال طرح التساؤل ما مدى مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية في الدفاع عن قضية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية؟ وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك تراجع في دور المنظمات غير الحكومية، خاصة فيما يتعلق بدور اللجنة الدولية للصليب الأحمر، على مستوى المساعدات والخدمات الإنسانية، كما توصي الدراسة بضرورة تفعيل دور المنظمات الدولية غير الحكومية في الاهتمام بالأسرى من خلال فتح مجالات التعليم لهم داخل السجون، وتحسين ظروف الاعتقال.

الكلمات المفتاحية: الأسرى– سجون الاحتلال – المنظمات الدولية غير الحكومية – اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

Abstract:

The study aimed to identify the role played by international non-governmental organizations in defending the issues of prisoners in the Israeli occupation prisons, in light of the violations committed by the Israeli authorities in violation of international laws and covenants. By asking the question of the contribution of international non-governmental organizations in defending the issue of Palestinian prisoners in Israeli prisons? The study found that there was a decline in the role of NGOs, especially with regard to the role of the International Committee of the Red Cross, in the level of humanitarian assistance and services. The study also recommends the need to activate the role of international non-governmental organizations in caring for prisoners by

opening up the fields of education within prisons and improving conditions of detention.

Keywords: Prisoners - occupation prisons - international non-governmental organizations - International Committee of the Red Cross.

مقدمة:

إذا كان من الثابت تاريخيا أن للنزاعات أثار خطيرة ونتائج بالغة السوء، فإنه مما لا شك فيه إن ما ينجم عنها من خسائر على مستوى الفرد هو أخطرها على الإطلاق، ومن المعلوم أن الخسائر البشرية لا تقتصر فقط على القتلى والجرحى والمعاقين وإنما تمتد أيضا لتشمل الأسرى المحرومين من ديارهم ومن حقهم في الحرية والعيش في وطنهم ويتحولون فجأة من مواطنين في بلادهم إلى أسرى في سجون تمارس الانتهاك والاغتصاب لحقوقهم المشروعة.

لذا تعد مسألة الأسرى من أكثر القضايا المعروضة على المجتمع الدولي تعقيدا، حيث هناك العديد من الأسرى اليوم يحتاجون إلى الرعاية والآمن والاستقرار، فضلا عن حاجاتهم إلى الخدمات الإنسانية الأخرى.

إن أخطر حالات الأسر والاعتقالات في العالم، كانت في المنطقة العربية نتاج المفاعيل الاستعمارية الاستيطانية، بداية بالأسرى الفلسطينيين بعد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1948، ثم تعاقبها موجات اعتقالات في الوطن العربي للشعوب العربية كالعراق بعد الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق 2003،

وتعد مسألة الأسرى الفلسطينيين من المسائل التي لم تحل حتى وقتنا هذا، فقلما شهدت العلاقات الدولية وعالمنا الحديث أن تقوم أقلية غاشمة من المحاربين الغرباء بطرد أكثرية المواطنين من بلادهم وموطنهم الأصلي، وممارسة الاعتقالات الجماعية والفردية غير القانونية ؛ وكلما اتسعت رقعة إسرائيل كلما اعتقلت أناس جدد من مناطقهم، وفي ظل صمت المؤسسات الدولية الحكومية، لما يحدث منذ 1948 إلى يومنا هذا، في حق الأسرى الفلسطينيين في حريتهم، ورفض الكيان الإسرائيلي القرارات الأممية الصادرة بشأن حقوق الإنسان، وإبقاء هذه القرارات في أدراج مكاتب هيئة الأمم.

قامت المنظمات الدولية غير الحكومية دورا مهما في مجال حقوق الإنسان، حيث تعمل على مراقبة الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان من خلال المداخلات التي تقوم بها لدى السلطة المعنية ولدى الرأي العام المحلى والدولي بهدف وضع حد لهذه الانتهاكات، فهي تقوم بدور المراقب على حقوق المجتمع وأفراده من تصرفات ظالمة، وهى تبذل كل جهدها في الدفاع عن كل فرد في المجتمع ليتمتع بحقوقه المعترف بها، ولقد

أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية أكثر نفوذا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وعلى نحو متزايد، فالآلاف من المنظمات الدولية غير الحكومية تنخرط بدور نشط في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتلعب دور الحارس في حالة عدم تفعيل صكوك حقوق الإنسان، وقد نشطت المنظمات الدولية غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الأسرى وقت السلم والحرب، والتي تعد من أكثر القضايا حساسية في العالم بشكل عام بسبب خصوصيتها الإنسانية، وعند الشعب الفلسطيني بصفة خاصة، فهي طريق نضاله من أجل انجاز الاستقلال والحرية من الاحتلال الإسرائيلي، فمنذ بداية الاحتلال الإسرائيلي قرابة خمس الشعب الفلسطيني قد دخل السجون، حيث يقدر عدد عمليات الاعتقال ضد الفلسطينيين منذ عام 1967 ما يقارب نسبة 20% من أبناء الشعب الفلسطيني قد دخلوا سجون الاحتلال لفترات وبطرق مختلفة فخلال انتفاضة الأقصى سنة 2000 وصل عدد حالات الاعتقالات إلى أكثر من أربعين ألف عملية اعتقال ولازال بالسجون الإسرائيلية حوالي 4500 أسير، ونظرا لأهمية الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية حقوق الأسرى.

تأتي هذه الدراسة لإلقاء الضوء على دور المنظمات الدولية في حماية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية مما يتعرضون له من انتهاكات لا إنسانية على كل المستويات، في ظل غياب الحماية القانونية التي ضمنتها قواعد القانون الدولي الإنساني، حيث سنعتمد على دراسة حقيقة عمل هذه المنظمات في الواقع وأهميتها في إبراز قضية الأسرى ومأساتهم وكذلك مدى نجاحها في هذا.

ومنه نطرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية في الدفاع عن قضية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية؟ وللإجابة عن الإشكالية قسمنا دراستنا إلى محورين:

- المحور الأول: الإطار النظري للمنظمات الدولية غير الحكومية.
- المحور الثاني: المنظمات الدولية غير الحكومية المساهمة في دعم قضية الأسرى في سجون الاحتلال.

أهداف الدراسة: وقد تمحورت الدراسة حول هذه الإشكالية بغية تحقيق هدفين:

1. هدف نظري: تهدف الإشكالية إلى التأسيس النظري لملف الأسرى في سجون الاحتلال والمستويات التحليلية التي يدور فيها.
2. هدف عملي: البحث عن ماهية ملف الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وما يعانوه ومدى إسهامات المنظمات الدولية غير الحكومية في المساهمة في التخفيف عنهم من ممارسات الاحتلال غير القانوني.

أهمية الموضوع: يكتسب موضوع الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي أهمية انطلاقا من:

- الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي ومعاناتهم لم تحل إلى الآن بالرغم من وجود قوانين دولية تحمي الأسرى وتفرض قوانين تطالب بحقوقهم، إلا أن هذا لا يطبق على الأسرى الفلسطينيين.
- مسألة الأسرى الفلسطينيين وما تحمله من تعقيدات عند الغرب وعدم قدرتهم على إيجاد حل لها مع احتدام النزاع الفلسطيني– الإسرائيلي هذا ما يقودنا لمحاولة فهم هذه القضية وفك ميكانيزماتها.

أسباب اختيار الموضوع:

1. **سبب ذاتي:** يتمثل في كون مسألة الأسرى الفلسطينيين مسالة شخصية يعاني منها أفراد شعبنا الفلسطيني، أردنا الخوض في هذا الموضوع ولمعرفة مدى مساهمة المنظمات العالمية غير الحكومية لحل هذه القضية.
2. **سبب موضوعي:** يتمثل في كون مسالة الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، من القضايا الحساسة في الأجندات الدولية والتي كسبت الصدارة الآن مع الإضراب التي خاضته حركة الأسرى في سجون الاحتلال، لذا سنحاول تسليط الضوء على ما يدور حول هذه المسائل.

المقاربة المنهجية: إن طبيعة الإطار النظري والمنهجي لهذه الدراسة يتطلب الاعتماد على عدة مناهج لكون الظاهرة السياسية والاجتماعية عموما ظاهرة معقدة، مركبة ومتعددة الأبعاد والمتغيرات لذا فقد اعتمدت الدراسة على عدة مناهج منها:

1.المنهج التاريخي: وهو أحد مناهج البحث العلمي الذي يعبر عن الطريقة التاريخية التي تعمل على تفسير الظاهرة والحوادث التاريخية الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل، فالمنهج التاريخي يضطلع بدور حيوي وأصيل في ميدان الدراسات والبحوث العلمية.

2.مقاربة الأمن الإنساني: تعتبر هذه المقاربة الإنسان الفرد وحدة تحليل أساسية، تجنيد إمكانيات القوة اللينة (التغير البنيوي) لتطوير التنمية البشرية بدلا من القوة الصلبة ففشلها يسمح باللجوء لدور الفواعل غير الدولاتية لحماية الأمن الإنساني كون الدول أصبحت مصدر تهديد لأفرادها.

المحور الأول: الإطار النظري للمنظمات الدولية غير الحكومية

1 – ماهية المنظمات الدولية غير الحكومية

لا يوجد ثمة تعريف متفق عليه بين الباحثين والدارسين لماهية المنظمات غير الحكومية وإنما تعدد التعاريف وتتنوع التسميات التي تطلق على هذا النوع من التنظيمات بتعدد وتنوع الأطر المعرفية والثقافية المختلفة، ويمكن ذكر نماذج لأهم التعريفات التي وردت في بعض المؤلفات الغربية، وتلك التي تنتسب إلى أهم المنظمات الدولية، وذلك من منطلق أن هذا الاقتراب يبدو مدخلا مناسبا للاستدلال على الاختلاف في كيفية فهم الظاهرة موضوع الدراسة.ومن هذه النماذج للتعريفات:[1]

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (ESCWA) "إحدى مؤسسات المجتمع الدولي المدني وتتكون من جمعيات ومؤسسات متنوعة الاهتمام تطوعية وحرة مستقلة جزئيا أو كليا عن الحكومة وهي تتناول القضايا والمصالح العامة، وتتسم بالعمل الإنساني والإنمائي المتبادل وهي لا تهدف في أعمالها إلى الربح المادي، بل تهدف إلى خدمة المجتمع وتحسين أوضاع الفئات المحتاجة ومن ثم تنمية المجتمع من خلال تقديم الخدمات الصحية والراية والتوعية والرفاهية والتنموية.[2]
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، يستعمل تعريفاً مختصرا سلبياً يفيد بأن المنظمة غير الحكومية الدولية هي "أي منظمه دولية لا تنشأ باتفاق بين الحكومات"، مقارنة للمنظمات الدولية الحكومية"التي تنشأ نتيجة لاتفاقات تعقد بين الحكومات"[3]
- ويعرفها البنك الدولي تعريفا رسميا للمنظمات غير الحكومية عموما مفاده أنها "منظمات خاصة مستقلة جزئيا أو كليا عن الحكومات، وتتسم بصورة رئيسيه بأن لها أهدافاً إنسانيه أو تعاونية أكثر من كونها أهدافا تجارية، وتسعى بصورة عامه إلى تخفيف المعاناة، أو تعزيز مصالح الفقراء، أو حماية البيئة، أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، أو الاضطلاع بتنمية المجتمعات".

وفي ضوء ما تقدم، يمكن تقديم تعريف مختصر لهذه المنظمات من خلال سماتها هو إنها: منظمات تطوعيه إرادية معلنه لها شكل مؤسس دائم تنشأ باتفاق غير حكومي فيما بين الأفراد أو جماعات الأفراد

---

[1] ماجدة أحمد محمود، "المنظمات غير الحكومية الدولية: دراسة نظرية"، رسالة دكتوراه غير منشورة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة 2007 . ص .21.

[2] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، **دور المنظمات غير الحكومية العربية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2000، متحصل عليه من https://www.unescwa.org أسترجع بتاريخ25-11-2017

[3] ماجدة أحمد محمود، مرجع سابق، ص.21.

الخاصة وهؤلاء الأعضاء ينتمون إلى جنسيات مختلفة، وهي مستقلة عن الحكومات ولا تعمل بالسياسة، وتقوم بقصد تحقيق أهداف إنسانيه لها سمه عالمية دون استهداف تحقيق الربح، وتمارس نشاطها عبر حدود الدول، أي في أكثر من دوله، أو على الأقل في ثلاث دول.

2 – النشأة والتطور

عديدة هي الدوافع والأساليب التي ساقها الباحثون والمفكرون لتفسير نمو المنظمات غير الحكومية وتعاظم دورها على المستويين الداخلي والدولي:

فقد برر البعض الصعود المفاجئ وللافت للنظر للمنظمات غير الحكومية بأنه لا يعدو إلا أن يكون استجابة لتزايد الوعي والإدراك بضرورة وأهمية بناء مجتمع مدني عالمي وفي إطار عالم متزايد التعقيد بما يتضمن تحقيق مفهوم المواطنة الدولية وذلك من خلال ما يتطلبه بناء المجتمع المدني العالمي من بناء شبكه معقدة من التجمعات والتنظيمات التطوعية التي تسمح بتعددية الجامعات الاجتماعية من خلال إتاحة وتأكيد المشاركة والتعبير عن الرأي بما يتضمن في التحليل الأخير تمثيل الجماعات المهمشة ودعم الأفراد ومنحهم القوه وإزالة عدم المساواة والقمع والعنف بصوره تفوق ما تفعله الحكومات في هذا الشأن.

ويرتبط بما سبق ما ذهب إليه البعض من أن تنوع وتعقد المشكلات والتحديات العالمية على نحو يفوق الدول فرادى وكذلك المنظمات الدولية الحكومية المقيدة بالعديد من القيود القانونية والسياسية والعملية بما يحد من دورها، كل ذلك اقتضى الحاجة إلى دور المنظمات غير الحكومية التي تتميز بالمرونة والكفاءة والبعد عن التوترات السياسية والتعقيدات الإدارية الروتينية بما يمكنها من سرعة التحرك الفعال في مواجهة الظروف الطارئة والكوارث الإنسانية كالمجاعات والكوارث الطبيعية والإغاثة والهجرة[1].

وثمة رأي مفاده أن ما حصل في الفترة الراهنة من تطور النظام الدولي وخاصة فيما بعد انتهاء الحرب الباردة من حيث انتشار أعمال العنف والتطرف والحروب والصراعات الأهلية المسلحة مع تحول بعض من الحكومات بعض الدول إلى قمع وإبادة الجماعات والنخب المعارضة على نحو جعل الشعوب تفتقد الأمن كل هذه التطورات كانت مدعاة لبروز المنظمات غير الحكومية التي تعمل بعيدا عن السياسة وتقوم على

[1] زينب عبد العظيم،" الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية في ظل العولمة" ,في نجوى سمك والسيد صدقي عابدين(محرران)، دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة:الخبرتان المصرية واليا بانيه،(جامعة القاهرة)، مركز الدراسات الأسيوية، 2002.ص 25-55

أسس إنسانيه تبتغي تحقيق الأمن بمفهومه الإنساني أي ضمان الأفراد والجماعات والشعوب "الإنسانية" وليس أمن الدول ذات السيادة[1].

وواقع الأمر فأن استعراض الآراء والاتجاهات بشأن تفسير وتبرير الدور المتصاعد للمنظمات غير الحكومية، مع استحضار الطبيعة الخاصة لهذه المنظمات ينتهي بنا القول؛ بأن انتشارها وتنامي دورها يجد تفسيره في مجموعه متداخلة من العوامل والأسباب يمكن تلخيصها في ثلاثة:

أولها: من السمات والخصائص الذاتية للمنظمات غير الحكومية والمتمثلة في الرغبة الطوعية والاستعداد والتحمس للمشاركة، مع وفرة الكوادر والخبرات والقدرة على التعبئة وحشد الطاقات والتعامل مع المشكلات الاجتماعية العاجلة، والملحة والتمتع بمصداقية عالية لدى مختلف قطاعات الرأي العام.

الثاني: يمكن فيما يشوب القطاعين الآخرين "الحكومي والخاص" من مثالب وعيوب تحول بدرجه أو بأخرى دون إشباع حاجات الأفراد والشعوب وتمتعهم بالحقوق والحريات الأساسية، وتتحصل هذه المثالب وتلك العيوب في ما يسود القطاع الحكومي من فساد وجمود وروتينيه وبطء الأداء فضلا عن تأجيل أو تجميد، وربما إلغاء بعض المشروعات الخدمية والتنموية إذا ما واجهت الدولة قضايا وتحديات قوميه تقتضى حشد الطاقات وتعبئة الموارد لها، ناهيك عما يسيطر على القطاع الخاص من جشع استهداف الربح ولو كان ذلك على حساب الاعتبارات الاجتماعية الدقيقة والحساسة.

الثالث: نهوض المنظمات غير الحكومية وتنامي دورها على المستويين المحلى والدولي فيما يتسم به النظام الدولي الراهن من تلاشى حواجز المسافات وتنامي الاتصال المتبادل، وتقديم الدعم المادي والسياسي للمنظمات غير الحكومية، من قبل كثير من القوى الكبرى الفاعلة والمؤثرة، كل هذه الأسباب مجتمعه متداخلة في بعضها البعض تنهض بالمنظمات غير الحكومية لتجعل منها أداة أو آلية يمكن من خلالها مواجهة المواقف والأزمات الطارئة، والتعامل مع المشكلات الاجتماعية العاجلة والملحة ومعالجه الآثار السلبية الناجمة عن عملية الإصلاح الاقتصادي التي تشهدها معظم الدول النامية بل والإسهام بدور ايجابي فاعل في تحقيق التنمية المتواصلة والشاملة لشعوب هذه الدول.

3 – مهام المنظمات الدولية غير الحكومية

واقع الأمر أن الأنشطة والمهام التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية، قد شهد تطور جوهريا واسعا بتطور مراحل النشأة التي مرت بها هذه المنظمات، حتى باتت ظاهره شائعة ومستقره تفرض نفسها على

[1] عطية حسين أفندي، المنظمات غير الحكومية: مدخل تنموي، (القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006، ص ص 12 – 22.

مختلف الأصعدة وفي كافه المجالات، وبصفه عامه يمكن تصنيف الأهداف التي تنشدها المنظمات غير الحكومية من وراء مختلف الأنشطة والمهام التي تضطلع بها إلى نوعين رئيسيين من الأهداف، يكمن أولهما في العمل على تحقيق أغراض اقتصاديه بالمفهوم الواسع، في حين يكمن النوع الأخر من هذه الأهداف في الدفاع عن قضايا معينه تؤرق المجتمعات الداخلية أو الدولية أو كلاهما معا، وتقديم الخدمات والاستشارات والقيام بالبحوث والدراسات المطلوبة لجهات معينة، وتتسع أهداف العمل من الفئة الأولى لتشمل العمل من جانب المنظمات غير الحكومية على تحقيق الرفاهية من خلال تقديم الخدمات المختلفة إلى المحتاجين بما في ذلك الخدمات الصحية إلى جانب تقديم المساعدة وتلبية الحاجات الخاصة للفقراء، مثل توزيع الأغذية والملابس والأدوية وغيرها من أشكال ألمساعده وخاصة في أوقات الكوارث والأزمات الطبيعية وغير الطبيعية، إلى جانب القيام بأعمال إنمائية تركز بصفه أساسيه على الجماعات الفقيرة بما يضمن في النهاية بلوغ التنمية الاقتصادية في الدول والمجتمعات الفقيرة عموما إلى جانب تقديم خدمات استشارية وبحوث ودراسات لحساب جهات معينه، بما في ذلك بأداة مشروعات خاصة بها من اجل ابتكار وتطوير مقتربات جديدة أو تحسين المقتربات القائمة لحل المشكلات الناشئة أو الموجودة في مجال معين، أما النوع الأخر من الأهداف التي تنشدها المنظمات غير الحكومية فيكمن في التصدي والدفاع عن قضايا البيئة والمرأة وحقوق الإنسان في أوقات السلم والحرب على حد سواء[1].

4 – عناصر المنظمات الدولية غير الحكومية

اختلف المنظرون حول عناصر المنظمات الدولية من عنصرين إلى عشرة عناصر وسنحاول إعطاء العناصر الأربعة المتفق عليها عند أغلب العلماء[2]:

أولا: الكيان المتميز الدائم: فعنصر الدوام يجعل أجهزتها تعمل باستمرار لتحقيق الأهداف المحددة التي أنشئت من اجلها المنظمة الدولية.

ثانيا: الإرادة الذاتية: فللمنظمة الدولية إرادة ذاتية متميزة عن إرادة الدول المكونة لها، بحيث تعتبر الإرادة الذاتية الشرط الأساسي لقيام المنظمة الدولية.

ثالثا: الاستناد إلى اتفاق دولي: فهذا الاتفاق يدفع إلى التعاون الدولي.

[1] زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص50-51

[2] محمد سعادي، قانون المنظمات الدولية، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2008)، ص6-8.

رابعا: المنظمة الدولية وسيلة للتعاون الاختياري: نعني بها أن انضمام الدول إلى المنظمة الدولية لا ينتقص من سيادتها إنما يقيد من حريتها في ممارسة هذه السيادة.

5 – المنظمات الدولية غير الحكومية كآلية لحماية حقوق الإنسان

سبق القول بأن المنظمات الدولية غير الحكومية إلى جانب دورها المتنامي في مجالات التنمية باتت تضطلع بدور جديد ومتزايد بتجاوز في أحيان كثيرة حدود الدول للدفاع عن قضايا معينه تهم المجتمع الإنساني بأسره، كما هو الحال بالنسبة لقضايا السيطرة على التسلح وخطر الألغام الأرضية وتحسين ظروف العمل في القطاعين الحكومي والخاص على السواء والحفاظ على البيئة، وأخيرا وجود شبكة من المنظمات غير الحكومية عبر الحدود لتشكيل مجتمعا مدنيا عالميا يمثل تحولا خطيرا للسلطة في أيدي مجموعات ذات مصالح خاصة ولا تخضع للمساءلة، إلى جانب الطبيعة الخاصة للمنظمات غير الحكومية بكونها منظمات غير هادفة للربح وتقوم على فلسفة العمل التطوعي والخدمي وتضم العديد من الخبرات والكفاءات والكوادر المدربة والمتمرنة، بما يتيح لهذه المنظمات آلية ذاتية تمكنها من العمل الايجابي في مجالات ضد حقوق الإنسان،[1] وحيث أن قضايا حقوق الإنسان باتت واحده من أبرز الحقائق التي تفر نفسها على الرأي العام بكافة قطاعاته واتجاهاته الرسمية والشعبية الداخلية والخارجية تبرز المنظمات غير الحكومية وخاصة في زمن العولمة لتشكيل آلية فعالة ومهمة في نطاق الضمانات والآليات القومية والدولية لكفالة حقوق الإنسان وتعزيز احترامها على ارض الواقع.

6 – تنوع الآليات الذاتية

وإذا كانت المنظمات غير الحكومية على تنوعها واختلافها تنطلق من أرضيه واحده فيما يتصل بدورها كآلية لحماية حقوق الإنسان بما في ذلك العمل على تحسين حالة حقوق الإنسان، إلا انه توجد ثمة تنوعات عديدة في مناط ومجال تركيز كل منظمة من المنظمات العاملة في هذا المجال، وعديد هي الصور والأشكال التي تجسد من خلالها دور المنظمات غير الحكومية كآلية لحماية حقوق الإنسان.

فمن ناحية تقوم المنظمات غير الحكومية بدور مهم، وتأثيرا ملموسا في حمل صانعي القرار في الدول القومية على وضع الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان ضمن أجندة أعمالهم، والتوصل إلى اتفاقيات بشأنها،كما يقوم أعضاء المنظمات غير الحكومية بحملات عالميه من شأنها دفع قضايا معينه ومنها قضايا حقوق الإنسان إلى قمة أجندات صانعي السياسة، وثمة مظهر آخر لتجسيد دور المنظمات غير الحكومية في مجال حقوق

[1] نجوى سمك، خريطة المنظمات غير الحكومية في مصر واليابان.في نجوى سمك وآخرون(محرر)،"دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة. ص 33–35.

الإنسان وهو ما يتمثل في ما تقوم به هذه المنظمات من دور في التفاوض بشأن الاتفاقات الدولية والإسهام ايجابيا أو سلبا في الوصول إلى النتائج محدده وملموسة فقد تحالف أنصار البيئة مع الناشطين في الدفاع عن حقوق المستهلكين عام 1997 بإحباط اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف، وقد صار من المعتاد أن ينضم ممثلون عن المنظمات غير الحكومية الرسمية في إطار الاجتماعات واللقاءات ذات الصلة بالتفاوض حول قضايا وموضوعات معينه في مجالات حقوق الإنسان وغيرها.

كذلك فإن العمل على تحسين حالة حقوق الإنسان وتعزيز حمايتها من قبل المنظمات غير الحكومية، يمكن أن يتم من خلال قيام هذه المنظمات بإدانة ما قد يقع من انتهاكات جسيمه وخطيرة لحقوق الإنسان في أي منطقة أو دولة من العالم، ففي مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، الذي عقد في ديربان بجمهورية جنوب إفريقيا في الفترة من 2001/08/13 – 2001/09/07، شاركت أكثر من 3500 منظمة غير حكومية في المؤتمر وقامت بدور نشط وفعال في إدانة الصهيونية باعتبارها حركة عنصرية، وأسفرت اجتماعات منتدى المنظمات غير الحكومية في ديربان عن إصدار بيان ختامي في 2-9-2001 نص صراحة على إدانة الصهيونية واعتبار إسرائيل نظام فصل عنصري.[1]

المحور الثاني: المنظمات الدولية غير الحكومية المساهمة في دعم قضية الأسرى في سجون الاحتلال

من أبرز المؤسسات التي تدعم قضية الأسرى وتعمل جاهدة لإيجاد حلول توافقية هي منظمة الصليب الأحمر الدولي، ومن هنا سنبحث عن نشأة هذه المنظمة والدور الذي تقوم به تجاه الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

1 – اللجنة الدولية للصليب الأحمر

في التاسع من فيفري عام 1863 قررت جمعية جنيف للخدمة العامة تشكيل خمسة أعضاء لبحث إمكانية وضع أفكار هنري دونان، الخاصة بوجوب توفير الخدمات الطبية اللازمة لجرحى الحرب في الميدان بالإضافة إلى حماية هؤلاء الجرحى وأفراد الخدمات الطبية في ساحات القتال، موضع التطبيق، مما دفع اللجنة إلى عقد اجتماع في السابع من الشهر نفسه قررت فيه تأسيس اللجنة الدولية لإغاثة العسكريين،هذه الأخيرة أصبحت فيما بعد تسمى باللجنة الدولية للصليب الأحمر[2].

[1] سامية بيبرس، العرب ومؤتمر ديربان، دور بارز للمنظمات غير الحكومية، السياسة الدولية، ع. 146، أكتوبر ، ص .140.

[2] حسن نافعة ومحمد شوقي عبد العال، التنظيم الدولي، (القاهرة:مكتبة الشروق الدولية،2002)، ص 289.

ولقد اختار مؤسسو اللجنة الدولية للصليب الأحمر على أرضية بيضاء شعارا لها في المؤتمر الدولي الذي دعت إليه اللجنة الخماسية التي شكلتها جمعية جنيف للخدمة العامة.

2 – أهداف اللجنة ومبادئها:

إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي مقرها مدينة جنيف السويسرية وتعتبر كحارس على المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن حصرها في الآتي:

- منع معاناة البشرية نتاج الحروب الدولية والصراعات المسلحة الداخلية والتخفيف منها
- حماية الحياة والصحة وكفالة الاحترام للإنسان.
- الحد من المعانات الناجمة عن الحروب والصراعات الداخلية من خلال مجموعة من التدابير الوقائية كالعمل على نشر التسامح وعدم التمييز وقبول الآخر.
- نشر المعرفة بالقانون الدولي الإنساني.

وقد جاء إعلان هذه المبادئ العامة رسميا في مؤتمر الدولي العشرين للصليب الأحمر الذي عقد في فيينا عام 1965، وهذه المبادئ هي[1]:

1. **الإنسانية:** ونعني أن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والتي نشأت نتيجة الرغبة في إغاثة الجرحى في ميادين القتال دون تمييز بينهم بهدف منع المعاناة البشرية والتخفيف منها.
2. **عدم التحيز:** بمعنى أن الحركة وهي تسعى إلى تحقيق غاياتها وأهدافها لا تقيم أي تمييز بين الناس على أساس الجنسية، العنصر، المعتقدات السياسية، الوضع الاجتماعي أو الانتماء السياسي أو غيرها.
3. **الحياد:** بمعنى أن الحركة وهي تسعى إلى الاحتفاظ بثقة الجميع،وتمتنع عن اتخاذ أي موقف مع طرف ضد طرف آخر خلال فترات الحروب والصراعات الداخلية المسلحة.
4. **الاستقلال:** بالرغم من أن الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تعد أجهزة معاونة لحكومات بلادها.
5. **العمل التطوعي:** فالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تقوم على فكرة الخدمة التطوعية، ولا تسعى إلى تحقيق الربح بأي صورة من الصور.

[1] نفس المرجع، ص 291-292.

6. **الوحدة:** بمعنى أن تكون هناك جمعية واحدة للصليب والهلال الأحمر بكل دولة.
7. **العالمية:** فالحركة الدولية للصليب الأحمر حركة عالمية.

1.الوضع القانوني للجنة الدولية للصليب الأحمر

تشكل اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع كل من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، العناصر الثلاثة التي تضمنها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وتجتمع هذه المؤسسات من حيث المبدأ مرة واحدة كل أربع سنوات مع ممثلي الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف لعام 1949، وذلك في إطار المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ويستند عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى نصوص قانونية يمكن تصنيفها في مجموعتين أساسيتين:

أولا: المعاهدات

ففي حالات المنازعات المسلحة الدولية يستند عمل اللجنة إلى اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وبروتوكولها الإضافي الأول الخاص بتعزيز الحماية المكفولة لضحايا المنازعات المسلحة الدولية لعام 1977، أما في حالات النزاعات المسلحة الداخلية فتستند اللجنة في عملها إلى المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع وإلى البروتوكول الثاني لعام 1977 والخاص بتعزيز الحماية المكفولة لضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية.

ثانيا: النظام الأساسي

في الحالات الأخرى، والتي تبلغ فيها حدة العنف درجة النزاع المسلح، خاصة أثناء الاضطرابات الداخلية وأوضاع العنف الداخلي الأخرى، ويستند عمل اللجنة الدولية إلى النظام الأساسي للحركة الذي يعترف لها بحق المبادرة في الأمور ذات الطابع الإنساني.

1. عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في فلسطين:

بدأت اللجنة الدولية العمل في فلسطين والأراضي المحتلة عقب اندلا ع النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي في عام 1948، وأصبح لها حضور دائم بعد حرب عام 1967، وتهتم هذه المؤسسة على حماية المدنيين وتحسين أوضاع المحتجزين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية، وتقدم المساعدة إلى السكان ذوي الحالات الإنسانية، فالمنظمة تعمل على تعزيز القانون الدولي الإنساني، والامتثال للمعايير الدولية لدى السلطات السياسية وحاملي السلاح والأوساط الدينية والمجتمع المدني، على سبيل المثال رفع مستوى الوعي بشواغلها

إزاء القضايا الإنسانية داخل الأوساط الدبلوماسية الدولية، كما تواصل اللجنة الدولية حوارها بشان الامتثال للقانون الدولي الإنساني والمعايير الدولية الأخرى لدى السلطات الإسرائيلية.

فلقد أسند المجتمع الدولي إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر مهمة زيارة أسرى الحرب والمعتقلين المدنيين الذين تم إيقافهم خلال النزاعات المسلحة، بموجب اتفاقيات جنيف، وتسعى اللجنة الدولية أيضا إلى زيارة الأشخاص المحرومين من حريتهم في حالات العنف الأخرى، وتهدف من خلال زياراتها للسجون إلى التأكد من أن المحتجزين يعاملون بكرامة وإنسانية وفقا للقواعد والمعايير الدولية وذلك مهما كانت الأسباب التي أدت إلى توقيفهم واحتجازهم، ويعمل مندوبو اللجنة الدولية مع السلطات في جميع أنحاء العالم للحد من خطر سوء المعاملة وتحسين معاملة المحتجزين وظروف احتجازهم.

إن الغرض المنشود من أنشطة اللجنة الدولية لصالح المحرومين من حريتهم إنساني بحت ويتمثل في ضمان احترام سلامتهم البدنية والعقلية بشكل كامل, وضمان تطابق معاملتهم وظروف احتجازهم مع القانون الدولي الإنساني والمعايير الأخرى المعترف بها دوليا، وتسعى اللجنة الدولية من خلال الزيارات المنتظمة إلى مراكز الاحتجاز إلى منع وقوع التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة والاختفاء القسري أو الإعدام دون محاكمة وتجاهل الضمانات القضائية الأساسية، وتسهر المنظمة على تحسين ظروف الاحتجاز والحفاظ على الروابط العائلية بين المحتجزين وعائلاتهم[1]، ويشمل هذا العمل على وجه التحديد:

- التفاوض مع السلطات من أجل الحصول على تصريح بمقابلة الأشخاص المحرومين من حريتهم حيثما وجدوا، وفقا للإجراءات التي تكفل فعالية عمل اللجنة الدولية واتساقها.
- زيارة كل المحتجزين وتقييم ظروف احتجازهم وتحديد كل أوجه القصور والاحتياجات الإنسانية.
- تتبع حالات بعض المحتجزين فردياً (لتوفير حماية معينة أو لأغراض طبية أو غيرها).
- ضمان إقامة الاتصال بين المحتجزين وعائلاتهم والحفاظ عليه من خلال تسهيل الزيارات العائلية أو نقل رسائل الصليب الأحمر حيثما دعت الحاجة إلى ذلك.
- توفير المواد وإمدادات الإغاثة الطبية للمحتجزين أو العمل بالتعاون مع سلطات الاحتجاز في إطار مشاريع محددة.

[1] منظمة الصليب الأحمر: "عمل المنظمة داخل السجون "، متحصل عليه من الموقع الرسمي للمنظمة: تاريخ الاسترجاع:25-11-2017

http://www.icrc.org/ara/what-we-do/health/health-prisons/overview-health-in- prisons.htm

- تعزيز الحوار السري والفعال مع السلطات على جميع المستويات في ما يتعلق بالمشكلات ذات الطابع الإنساني التي قد تبرز، والعمل على إيجاد حلول ملموسة لها، إذ تُجري اللجنة الدولية الزيارات إلى أماكن الاحتجاز تبعا لشروط صارمة.
- حصول مندوبي اللجنة الدولية على تصريح كامل ودون أية قيود بمقابلة جميع المحتجزين ودخول أماكن الاحتجاز التي يقيمون فيها بما فيها المرافق التي يستخدمونها.
- إجراء مقابلات على انفراد مع المحتجزين الذين يختارونهم المندوبون.
- معاودة الزيارات.
- قيام سلطات الاحتجاز بإبلاغ اللجنة الدولية بأسماء المحتجزين والسماح للجنة الدولية من إعداد قوائم بصورة مستقلة.

وتكون زيارات اللجنة الدولية وسيلة لجمع المعلومات بصورة مباشرة حول معاملة المحتجزين وظروف احتجازهم ونظام الاحتجاز المعمول به، وتلي كل زيارة مجموعة من الإجراءات تبدأ بعقد مناقشة مع المسؤول عن مكان الاحتجاز، وتكون هذه المناقشة فرصة للحديث عن الهدف من الزيارة ومناقشة الوضع العام والتأكد من مدى تنفيذ التوصيات التي أعطتها اللجنة الدولية في وقت سابق، ثم يزور المندوبون برفقة السلطات كل المباني التي يراودها المحتجزون مثل الزنزانات والثكنات وقاعات الاستجواب والمطابخ والمراحيض وساحات المشي والمستشفيات، وبذلك يستوعب المندوبون بشكل أفضل طريقة تنظيم السجن وإدارته.

وتعتبر المقابلة على انفراد مع المحتجزين الركن الأساسي في الزيارة، إذ تسمح هذه المقابلة للمحتجز بالحديث بحرية وثقة عن حالته ويتمكن المندوب في الوقت ذاته من تحديد المشكلات الإنسانية، ويسجل المندوبون خلال المقابلة أي محتجز يرون أنه يعاني، من حالة ضعف حتى يتسنى لهم تفقد حالته بسهولة خلال زيارات المتابعة، وهكذا يكون تكرار الزيارات أساسياً لضمان عدم اختفاء المحتجزين.

ولا تعرض المعلومات المستقاة من المقابلات على انفراد إلا على السلطات بموافقة صريحة من المحتجز، وفي ختام الزيارة تناقش اللجنة الدولية مع السلطات التدابير الملموسة اللازمة لتحسين ظروف الاحتجاز والإدارة مع مراعاة القدرات والموارد المحلية، وترفع اللجنة الدولية إلى السلطات في تقرير سري النتائج التي تخلص إليها والتوصيات التي تقدمها بناءا على المبادئ الإنسانية والقانون، لا يتحقق التقدم إلا من خلال الحوار الثنائي مع السلطات الذي غالبا ما يكون محاطا بالسرية من أجل توفير أجواء تفضي إلى مناقشة المسائل الحساسة بطريقة صريحة وبناءة. ويمكن للجنة الدولية أن تقرر الحديث علانية إذا أخفقت في تحقيق

نتائج بالطريقة الأولى وبحسب الحالات. لكنها لا تلجأ إلى هذا الإجراء إلا نادرا بما يدل على فعالية الحوار السري[1].

2. عمل منظمة الصليب الأحمر داخل السجون الإسرائيلية:

إن السجون هي أماكن تقييد للحرية يمكن، في أحسن الحالات، أن تكون الظروف المعيشية فيها قاسية من الناحيتين البدنية والنفسية، ويتعرض المحتجزون لدرجات متفاوتة من الضغوط الجسدية والنفسية، حيث ظروف المعيشة السيئة من غذاء ومياه ونظافة ومكان للنوم تفاقم من الهموم العادية الناجمة عن الانفصال عن الأسرة والأصدقاء والمستقبل المجهول، وتتزايد مخاطر الإصابة بأمراض كالسل وفيروس نقص المناعة البشرية وغيرهما من الأمراض المعدية في الأماكن المكتظة بالأشخاص المصابين بالأمراض، وغالبا ما تعاني نظم الرعاية الصحية في السجون من قلة الموارد[2]، وقد يتعرض بعض المسجونين للإيذاء البدني أو النفسي أو الجنسي. وفي حالات النزاعات أو عدم الاستقرار السياسي، يزداد العنف والتعذيب والقتل خارج الإطار القضائي. ويؤدي التعذيب إلى آثار جسدية ونفسية أحيانا قصيرة الأمد وأخرى دائمة على الضحايا وعائلاتهم.

وتهتم اللجنة الدولية للصليب الأحمر براحة أي شخص يحتجز، لأسباب تتصل بالنزاعات المسلحة أو الاضطرابات الداخلية التي تستلزم تدخل منظمة محايدة. وهدفها هو كفالة ظروف معيشية وظروف احتجاز مقبولة وحماية الراحة البدنية والعقلية للمسجونين. وتراقب اللجنة الدولية وضع هؤلاء المسجونين في حالة الحجز وأيضا قبل احتجازهم عند الاقتضاء، عن طريق الزيارات المباشرة للضحايا والحوار مع محتجزيهم.

وتؤكد اللجنة الدولية على مسؤولية سلطة الاحتجاز باحترام المحتجزين وحمايتهم، كما تنبه إلى أي انتهاكات للقانون الدولي والمعايير الدولية وتوصي بتدابير إصلاحية، وفي حالات الطوارئ حيث لا يمكن للسلطات تلبية الاحتياجات الأساسية للمحتجزين، يمكن للجنة الدولية أن تقدم مساعدات مؤقتة في شكل إمدادات مياه وغذاء أو مستلزمات طبية أساسية، كما يجب أن يتمتع الأطباء والممرضات والمندوبون التابعون

---

[1] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، نظرة عامة على حياة المحتجزين وكرامتهم، 2010، متحصل عليه من الموقع الرسمي للمنظمة، https://www.icrc.org/ara/what-we-do/visiting-detainees/overview-visiting-detainees.htm ،تاريخ الإسترجاع24-5-2017.

[2] اللجنة الدولية للصليب الأحمر: "عمل المنظمة داخل السجون "، متحصل عليه من الموقع الرسمي للمنظمة: http://www.icrc.org/ara/what-we-do/health/health-prisons/overview-health-in- prisons.htm تاريخ الاسترجاع 24-5-2017

للجنة الدولية الذين يزورون أماكن الاحتجاز لتقييم العوامل المؤثرة على صحة المحتجزين، بخبرة في المسائل المتصلة بالسجون والصحة العامة، وأن يكون لديهم معرفة بالصحة البيئية وعلم الأوبئة والاحتياجات الخاصة بالتغذية والعلاقة المتبادلة بين التغذية والإصحاح والرعاية الصحية والعنف والاكتظاظ، وهم يهدفون إلى تقديم المشورة حول كيفية تحسين أداء النظم الصحية في السجون بصفة عامة وليس التشخيص الفردي والعلاج، ولكنهم يقدمون المشورة حول العلاج العام لأمراض الإسهال (الكوليرا) والسل والبري بري وحمى التيفوس والأمراض الجلدية (الجَرَب) والأمراض المنتقلة عن طريق الاتصال الجنسي، وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وغير ذلك من أنواع العدوى التي تتفشى داخل السجون.

وعندما يكون التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة واضحا، يقوم أطباء اللجنة الدولية بتوثيق الحالات الفردية لتعزيز التدخل الرسمي للمنظمة، ولا يمثل هذا التوثيق في حد ذاته جزءا من أي تحقيق قضائي، ولكنه يهدف إلى حث السلطات المعنية على اتخاذ تلك الخطوة، ويجب على موظفي اللجنة الدولية أن يكونوا مدربين تماما على التعامل مع حالات سوء المعاملة، فهم بحاجة إلى معرفة جيدة بالآثار الجسدية والنفسية للتعذيب وكيفية معاملة الضحايا، ويمكن للجنة الدولية أن تدرب أيضاً أطباء السجون والأطباء الشرعيين على التوثيق الطبي للتعذيب حتى يتسنى لهم التعامل مع هذه المشكلة بصورة دائمة.[1]

3. كيفية زيارة اللجنة الدولية للسجون الإسرائيلية:

تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارات سنوية لحوالي 10000 من الأشخاص الذين تحتجزهم إسرائيل والسلطة الفلسطينية. الهدف من هذه الزيارات هو تقييم طرق المعاملة وظروف الاحتجاز، أما المعطيات فيتم مشاركتها مع سلطات الاحتجاز فقط، تجري اللجنة الدولية زيارات احتجاز في جميع أنحاء العالم وفق أساليب عمل موحد، يعتبر كافة الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل أشخاصا محميين بموجب المادة 4 من اتفاقية جنيف الرابعة، التي صادقت عليها إسرائيل في عام 1951، تقوم اللجنة الدولية بزيارات إلى أماكن الاحتجاز الإسرائيلية منذ عام 1967[2].

[1] اللجنة الدولية للصليب الأحمر: "عمل المنظمة داخل السجون "، مرجع سابق.

[2] منظمة الصليب الأحمر:"زيارة السجون والأسرى"، متحصل عليه من الموقع الرسمي للمنظمة:
http://www.icrc.org/ara/resources/documents/photo-gallery/2012/palestine-israel-detention-photos-2012-08-20.htm

المراقب لعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي، يجد أن دورها قد تراجع كثيراً في السنوات الأخيرة؛ حتى على مستوى الخدمات الإنسانية؛ فقد توقف إدخال صحيفة القدس إلى الأسرى بالسجون، مع أنها الصحيفة العربية الوحيدة التي تدخل إلى السجون؛ والتي دأب الصليب الأحمر على الإشراف على إدخالها إلى السجناء؛ إضافة إلى أن اتفاقية أبرمت بين الصليب الأحمر وسلطات الاحتلال منذ 2011/1/1، تقضي بتقليص الخدمات الطبية للأسرى المرضى، وتقليص مساهمة الصليب الأحمر في تغطية هذه الخدمات، وإلزام الأسير المريض على دفع جزء من نفقة العلاج.

كما إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر لا تزال غير قادرة على إيجاد حلول لزيارة بعض أقارب الأسرى لأقاربهم من "فئة قرابة أولى" في السجون الإسرائيلية؛ إذ إن دولة الاحتلال تمانع الموافقة عليها بذريعة "أسباب أمنية"؛ ولم تستطع هذه اللجنة سوى تنظيم زيارات للممنوعين، مرة واحدة كل ستة أشهر، أو سنة؛ إضافة إلى عجزها عن تنظيم زيارات لعائلات أسرى قطاع غزة، المحرومين من زيارة أبنائهم منذ أكثر من خمس سنوات.

ولم يتوقف العجز عند هذا الحد؛ فقد عجزت اللجنة عن إيقاف سلسلة إجراءات اتخذتها إدارة السجون وحكومة إسرائيل بحق الأسرى، كالحرمان من التعليم الجامعي، والتوجيهي، وإدخال الكتب؛ وفرض العقوبات الفردية والجماعية عليهم، كالغرامات والحرمان من المشتريات الغذائية؛ ومنع إدخال الأطباء لمعالجة بعض الأسرى المرضى بحجة أسباب أمنية.

ولعل تعرض أهالي الأسرى للتفتيش المذل والمهين، على الحواجز، خلال الزيارات، يعد أحد المشاكل المستمرة، التي لم تستطع اللجنة إيجاد حلول لها؛ ما جعل الزيارات عقابًا وتعذيبًا لأهالي الأسرى.

إن العديد من الانتهاكات المخالفة لأحكام القانون الدولي الإنساني تجري أمام معرفة ورؤية الصليب الأحمر الدولي، الذي يكتفي برفع التقارير السرية إلى المسؤولين في جنيف؛ دون أن يلمس الأسرى أي تحول أو تأثير لهذه التقارير على سلوك الإسرائيليين في التعامل معهم[1].

ثانيا: الشبكة الأوروبية للدفاع عن حقوق الأسرى

للشبكة الأوروبية دور مميز في الدفاع عن قضية الأسرى حيث تشارك الشبكة الأوروبية للدفاع عن الأسرى الفلسطينيين UFree، وذلك عبر تخصيص جلسات الجلسة لبحث قضايا متعلقة بالشأن

[1] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا–، "دور منظمة الصليب الأحمر الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة،" الموقع الإلكتروني ، استرجعت بتاريخ 2-11-2017- http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9561 :

الفلسطيني في مجلس حقوق الإنسان، خلال دوراته، وقد طرحت الشبكة الأوروبية قضية الأسرى في سجون الاحتلال خلال جلسة مناقشة حقوق الإنسان في فلسطين المحتلة وأبرزها الاستيطان والأسرى[1].

ومن ضمن مبادراتها أيضا أنها اطلقت حملة دولية للمطالبة بالإفراج عن الأسير ضرار أبو سيسي (43 عاما) ، الذي أختطفه الموساد الإسرائيلي من داخل أوكرانيا، وتحتجزه سلطات الاحتلال الإسرائيلية في العزل الانفرادي في سجن عسقلان، حيث تسعى الشبكة إلى إيصال صوت الأسير أبو سيسي للعالم وصناع القرار والسياسيين خصوصاً في القارة الأوروبية، التي تم اختطافه منها.

كما عملت الشبكة الأوروبية على الحصول على موافقة البرلمان الأوروبي على تشكيل لجنة تقصي حقائق حول الأوضاع الإنسانية للأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي من أجل معاينة الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية وكشف حقيقتها ".

وتركز الشبكة الأوربية التي تتخذ من أوسلو مقرا رئيسا لها، على عدم إغفال عدم قانونية الاعتقال الإسرائيلي للمدنيين الفلسطينيين حسب القوانين الدولية ومواثيق حقوق الإنسان مبينة أن معظم عمليات الاعتقال تتم بواسطة الاختطاف أو الاعتقال التعسفي.

كما تسعى المؤسسة إلى تدويل قضايا الانتهاكات التي تمارس ضد الأسرى الفلسطينيين، من خلال إنشاء صفحات متخصصة على مواقع التواصل الاجتماعي على الأنترنت لعرض قضية الأسرى ودراسة الإمكانيات القانونية والسياسية التي يمكن من خلالها المساهمة الفاعلة في الدفاع عن الأسرى وإنهاء معاناتهم،[2] وعملت المؤسسة ضمن حملات دولية من أجل إنصاف الأسرى في الإضراب الذي تم القيام به في 10-4-2017.

ثالثا:مؤسسة "الحق"

مؤسسة حقوق غير حكومية ومستقلة، تأسست عام 1979 من قبل مجموعة من المحامين، وتتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي الاجتماعي في الأمم المتحدة، وعضوية الشبكة اليورو متوسطية

[1] مركز الأسرى للدراسات،"قضية الأسرى تبحث في مجلس حقوق الإنسان".متحصل عليه من:
http://www.alasra.ps/news.php?maa=View&id=19547

[2] الشبكة الأوروبية للدفاع عن حقوق الأسرى الفلسطينيين متحصل عليه من: media@ufree-p.net

لحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية لمناهضة التعذيب، والتحالف الدولي للموئل، وهي فرع لجنة "الحقوقيين الدوليين – جنيف"، وعضو شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.[1]

تهدف إلى:

- توطيد مبدأ سيادة القانون، وتعزيز صون حقوق الإنسان واحترامها وذلك استنادا للمواثيق الدولية.
- رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان الفردية والجماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967 ومتابعتها، بهدف وضع حد لهذه الانتهاكات والجرائم عن طريق التوعية بمخاطرها وآثارها، والعمل على تقديم مرتكبي الجرائم الدولية أمام القضاء سواء الوطني منه أو الدولي.
- عداد الأبحاث والدراسات والمداخلات القانونية المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالاستناد إلى القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- تنظيم حملات عالمية خاصة بقضايا وانتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى داخل سجون الاحتلال والاتصال بهيئات دولية وإقليمية ومحلية مختلفة واستخدام آليات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن.
- كما تقوم "الحق" وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، ومنظمات الدولة ذات العلاقة، بالعمل على إدماج معايير حقوق الأسرى الفلسطينيين في القوانين والتشريعات والسياسات الفلسطينية.

رابعا: جمعية واعد للأسرى والمحررين

من منطلق نصرة الأسرى أتت جمعية واعد من اجل المساهمة بالتعريف بقضية الأسرى وما يحتاجونه من مساندات، وهي جمعية مستقلة غير ربحية تأسست عام 2006 ومن أهم أعمالها الدفاع عن قضية الأسرى

[1] مؤسسة الحق،
http://www.alhaq.org/arabic/index.php?option=com_content&view=article&id=309&Itemid=108 استرجع بتاريخ10-11-2017

والمحررين من خلال النشاط الإعلامي والجماهيري إيماناً منها بفرضية العمل لأجلهم ونصرتهم، ومن ضمن أهدافها[1]:

- مساندة الأسرى المحررين وذويهم معنويا وإعلاميا وجماهيريا.
- إقامة مؤتمرات والندوات التي تساهم في إبراز قضايا الأسرى المحررين.
- الاتصال بالهيئات الرسمية والمؤسسات الدولية والهيئات الأهلية ذات الاختصاص من اجل المساهمة في حل مشاكل الأسرى والمحررين ومساعدتهم.

حيث أطلقت جمعية واعد اكبر حملة إعلانية على المستوى المحلي لنصرة ودعم الأسرى في دعم الإضراب الذي حصل عام 2017.

الخاتمة:

نستطيع القول أن المنظمات الدولية غير الحكومية ينبغي أن تلعب دورا مهما في مجال حقوق الإنسان، حيث تقوم بمراقبة الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان، بهدف وضع حد لهذه الانتهاكات، والمراقب على حقوق المجتمع وأفراده من تصرفات ظالمة، كما ينبغي أن تبذل جهدها في الدفاع عن كل فرد في المجتمع ليتمتع بحقوقه المعترف بها، هذا إضافة إلى مهمة النضال من أجل توسيع دائرة الحقوق المحمية ووصفها بدقة، من أجل وضع الآليات القانونية لضمانها على أرض الواقع ورفع مستوى وعى المجتمع بها.

وعلى المنظمات المتخصصة في قضايا الأسرى في السجون الإسرائيلية، كالصليب الأحمر رفع تقاريرها إلى المحاكم الدولية لتكون هناك مساءلة قانونية للاحتلال الإسرائيلي والتي من شانها أن تحد المعاملات والانتهاكات في حق الأسرى.

فمنذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة والجولان عام 1967، اعتقلت إسرائيل ما يقارب 800 ألف فلسطيني بموجب أوامر عسكرية إسرائيلية. ويشكل هذا العدد حوالي 20% من مجمل عدد السكان الفلسطينيين الموجودين آنذاك، من ضمنهم 40% من السكان الذكور الذين يقطنون في دولة

[1] جمعية واعد للأسرى والمحررين:متحصل عليه من:http://www.waed.ps/ar/?action=about ، تم الاسترجاع بتاريخ 24-11-2017

فلسطين، وفي الوقت الحالي يقدر عدد الأسرى السياسيين الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل في السجون الإسرائيلية أو معسكرات الاعتقال بنحو4700 أسير، من ضمنهم 200 قاصر و15 امرأة ، و 15 من المسؤولين الفلسطينيين منهم أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني مثل النائب مروان البرغوثي والنائب أحمد سعدات والنائب حسن يوسف، وبحسب التقارير الصادرة مؤخرا ، قتلت إسرائيل 207 معتقلا منذ بداية الاحتلال في عام 1967، بينهم 54 معتقل توفي نتيجة الإهمال الطبي، كما أنه يوجد ما لا يقل عن 1500 من السجناء المرضى الذين يعانون من سياسة الإهمال الطبي و18 سجين يعانون من أمراض مزمنة مختلفة و25 سجينا يعانون من داء السرطان.

من الملاحظ أن كافة المنظمات الدولية التي تتغنى بشعارات الحرية والديمقراطية و الصحة والأمن العالمي تتجاهل أن بهذا العالم شعب يعاني ويناضل، حيث وصل عدد الأسرى الذين يعانون المرض بالأسر 1400 أسير، وهناك من يموتون من التجاهل الطبي لأوضاعهم الصحية كالشهيد ميسرة أبو حمدية والشهيد جرادات وغيرهم الكثير.

ما يمكن قوله أن جميع المنظمات غير الحكومية، كمنظمة الصحة العالمية، هيئة الأمم المتحدة بجميع فروعها، الجامعة العربية ظلت فعالياتها محدودة وتقتصر فقط على مطالبات وتنديد وبعض الفعاليات في ظل ما يفعله الاحتلال ضد الأسرى.

قائمة المراجع:

1. أفندي، عطية حسين ،المنظمات غير الحكومية: مدخل تنموي.(القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2006
2. بيبرس، سامية،العرب ومؤتمر ديربان، دور بارز للمنظمات غير الحكومية,السياسة الدولية،عدد١٤٦اكتوبر 2001.
3. جمعية واعد للأسرى والمحررين:متحصل عليه من:http://www.waed.ps/ar/?action=about
4. سعادي، محمد قانون المنظمات الدولية،الجزائر:دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2008 .
5. سمك،نجوى خريطة المنظمات غير الحكومية في مصر واليابان.في نجوى سمك وآخرون(محرر)،"دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة.
6. الشبكة الأوروبية للدفاع عن حقوق الأسرى الفلسطينيين متحصل عليه من: media@ufree-p.net
7. عبد العظيم،زينب " الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية في ظل العولمة" ,في نجوى سمك والسيد صدقي عابدين(محرران)، دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة:الخبرتان المصرية واليا بانيه،(جامعة القاهرة)، مركز الدراسات الاسيويه،2002
8. محمود، ماجده ،المنظمات غير الحكومية الدولية: دراسة نظريه،.رسالة دكتوراه غير منشورة.(كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)،جامعة القاهرة،2007

9. مركز الأسرى للدراسات،"قضية الأسرى تبحث في مجلس حقوق الإنسان".متحصل عليه من:
http://www.alasra.ps/news.php?maa=View&id=19547

10. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا-، "دور منظمة الصليب الأحمر الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة،" الموقع الإلكتروني ، استرجعت بتاريخ 2-11-2017- :
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9561

11. منظمة الصليب الأحمر: "عمل المنظمة داخل السجون "، متحصل عليه من الموقع الرسمي للمنظمة:
http://www.icrc.org/ara/what-we-do/health/health-prisons/overview-health-in- prisons.htm

12. مؤسسة الحق،
http://www.alhaq.org/arabic/index.php?option=com_content&view=article&id=309&Itemid=108

13. نافعة، حسن، عبد العال، محمد ،التنظيم الدولي، القاهرة:مكتبة الشروق الدولية،2002.